

**قانون رقم (٥) لسنة ١٤٢٥ ميلادية
بتتعديل حكم في قانون الإجراءات الجنائية**

مؤقر الشعب العام ،

تنفيذًا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام ١٤٢٤ ميلادية والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤقر الشعب العام) في دور انعقاده العادي في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ رمضان الموافق ٧ إلى ١٣ النوار ١٤٢٥ ميلادية .

وبعد الإطلاع على الإعلان عن قيام سلطة الشعب .
وعلى الورقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير .
وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ إفرنجي بشأن تعزيز الحرية .
وعلى قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته .

صاغ القانون الآتي

المادة الأولى

تعديل المادة (٤٦٤) من قانون الإجراءات الجنائية على النحو التالي :-

المادة (٤٦٤) الأحوال التي يجوز فيها الإكراه البدنى

يجوز الإكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للدولة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الإكراه بالجنس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل حصة دنانير أو أقل .

ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .
وفى مواد الخنق والجنایات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وفي وسائل الإعلام المختلفة ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مؤقر الشعب العام

صدر في : ٢٤ / رمضان
الموافق : ١٣ / النوار / ١٤٢٥ ميلادية .